أحدثتها غير عابئين بما تشير إليه علاماته من معنى [1]. وهو ما عقّد النحو وعسّر الإحاطة بقواعده. ويرى أنّه يمكن تيسيره وتدارك ما فات القدماء بالعناية باختلاف اللّفظ الذي يقترن باختلاف واضح في المعنى يدركه المتكلم والسامع بسهولة.

يقول: «لقد تميّز عندي نوعان من القواعد: نوع لا تجد في تعليمه عسرا ولا في التزامه عناء... وذلك كالعدد.. ونوع آخر لا يسهل درسه ولا يؤمن الزلل فيه... كرفع الاسم أو نصبه...

ثم رأيت علامات العدد تصوّر جزءا من المعنى يحسه المتكلم حين يتكلم. أمّا علامات الإعراب فقلّ أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع...

ألهذه العلامات الإعرابية معان تشير إليها في القول؟ أتصور شيئا ممّا في نفس المتكلم، وتؤدي به إلى ذهن السامع؟ وما هي هذه المعاني؟

لقد أطلت تتبع الكلام، أبحث عن معان لهذه العلامات الإعرابية ولقد هداني اللّه إلى شيء أراه قريبا واضحا:

1 - إن الرفع علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.

2 - إن الجرّ علم الإضافة، سواء كانت بحرف أو بغير حرف.

3 - إن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة» [2].

وقد بنى كتابه للاستدلال على هذه النتائج وتفصيل القول فيها وما يترتّب عنها من فروع، واقتصر على بحث الاسم مرجئا البحث في إعراب الفعل إلى بحث لاحق.

---

1 المرجع نفسه ص 42.

2 المرجع نفسه، المقدمة ص و، ز.